الاقتصاد والأعمال

برميل النفط ينخفض إلى 46.18 دولار

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 33 سنتا في تـداولات اول أمـس الجمعة ليبلغ مستوى 18ر46 دولار أميركي مقابل 51ر46 دولار للبرميل في تداولات الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الاسواق العالمية انخفضت العقود الآجلة لنفط خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط تسليم أغسطس بواقع 15ر1 لتصل إلى مستوى 77ر45 دولار للبرميل.

كما انخفضت العقود الآجلة لخـام القياس العالمي (مزيج برنت) تسليم سبتمبر بواقع 24ر1 سنت لتصل إلى 06ر48 دولار للبرميل.

التقرير ذكر أن هناك خللا في النظام المحاسبي والرقابي للموازنة العامة

«الشال»: «المالية» لم تقدم بيانات تفصيلية عن إنفاق 1.496 مليار دينار

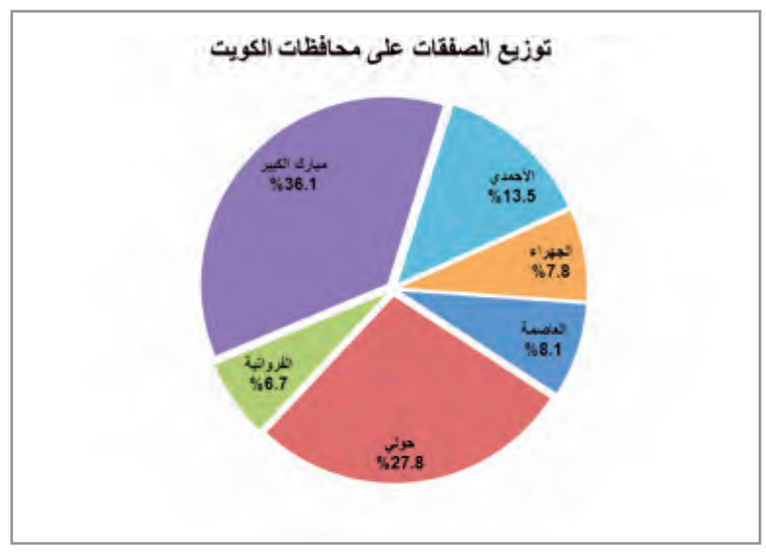

توزيع الصفقات على محافظات الكويت

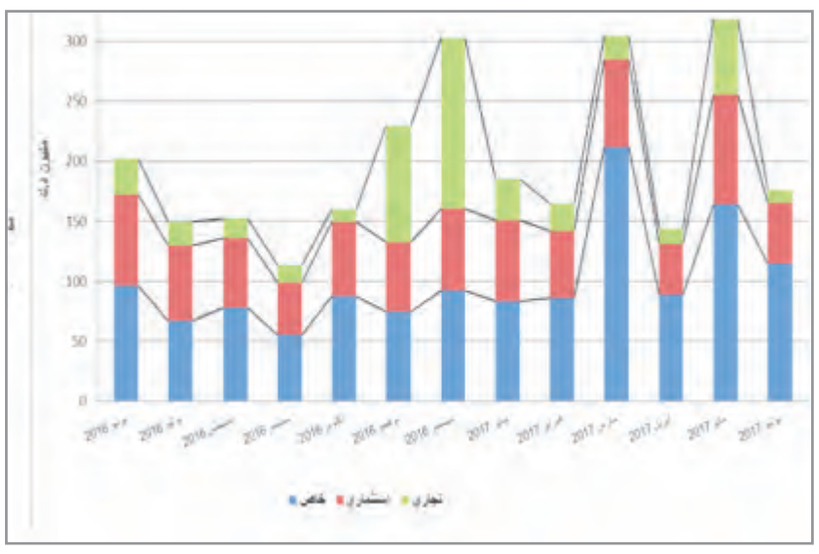

قيمة الصفقات العقارية خلال 12 شهر

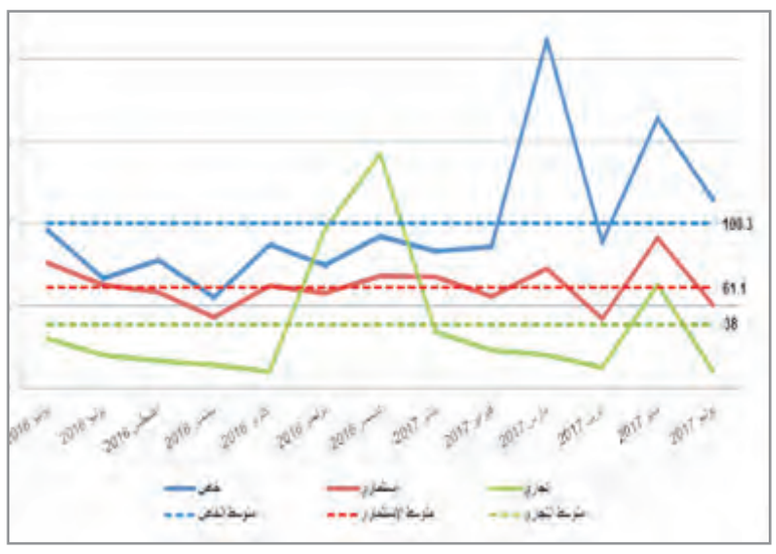

قيمة تداولات الصفقات العقارية الشهرية

قال تقرير الشال الاسبوعي: تشير آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل –إدارة التسجيل العقاري والتوثيق– إلى انخفاض في سيولة سوق العقار، خلال يونيو 2017، مقارنة بسيولة مايو 2017. حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات نحو 177.7 مليون دينار كويتي، وهي قيمة أدنى بما نسبته 44.4%– عن مثيلتها في مايو 2017، البالغة نحو 319.5 مليون دينار كويتي، بينما انخفضت بما نسبته 12.2%– مقارنة مع يونيو 2016.

وتوزعت تداولات يونيو 2017 ما بين نحو 163.5 مليون دينار كويتي، عقوداً، ونحو 15.2 مليون دينار كويتي، وكالات. في حين بلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 446 صفقة، توزعت ما بين 387 عقوداً و59 وكالات، وحصدت محافظة مبارك الكبير أعلى نسبة في عدد الصفقات العقارية والبالغة 161 صفقة ومثلة بنحو 36.1% من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تلتهما محافظة حولي بـ124 صفقة أو نحو 27.8%، في حين حصلت محافظة الجهراء على أدنى عدد من التداولات بـ35 صفقة أو بنحو 7.8% من الإجمالي.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 115 مليون دينار كويتي منخفضة بنحو 29.8%– مقارنة مع مايو 2017، عندما بلغت نحو 163.8 مليون دينار كويتي، وتمثل ما نسبته 64.7% من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 51.2% في مايو 2017. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال 12 شهراً نحو 100.3 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات هذا الشهر أعلى بما نسبته 14.7% مقارنة بالمعدل.

وانخفض عدد الصفقات لهذا النشاط إلى 366 صفقة مقارنة بـ486 صفقة في مايو 2017، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الخاص نحو 314.3 ألف دينار كويتي.

وانخفضت، قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري إلى نحو 50.5 مليون دينار كويتي، أي بانخفاض بنحو 44.8%– مقارنة مع مايو 2017، حين بلغت نحو 91.5 مليون دينار كويتي، وانخفضت مساهمته بشكل طفيفن جملة السيولة إلى نحو 28.4%، مقارنة بما نسبته 28.6% في مايو 2017. وبلغ معدل قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال 12 شهراً نحو 61.1 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات هذا الشهر أدنى بما نسبته –17.3% مقارنة بمعدل 12 شهراً. وانخفض عدد صفقاته إلى 75 صفقة مقارنة بـ183 صفقة في مايو 2017، وبذلك بلغ معدل الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 673.7 ألف دينار كويتي.

وانخفضت قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 10.9 مليون دينار كويتي، أي انخفاض بنحو 82.7%– مقارنة مع مايو 2017، حين بلغت نحو 62.8 مليون دينار كويتي. وانخفضت نسبته من جملة قيمة التداولات العقارية إلى نحو 6.1% مقارنة بما نسبته 19.7% في مايو 2017. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال 12 شهراً نحو 38.7 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات هذا الشهر أدنى بما نسبته 71.9%– مقارنة بمتوسط 12 شهراً. وبلغ عدد صفقاته 4 صفقات مقارنة بـ 6 صفقات في شهر مايو 2017، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة للنشاط التجاري نحو 2.7 مليون دينار كويتي.

وتمت صفقة واحدة على نشاط المخازن في يونيو 2017 بقيمة 1.3 مليون دينار كويتي.

وعند مقارنة تداولات يونيو 2017 بمثيلتها، للشهر نفسه، من السنة الفائتة (يونيو 2016)، نلاحظ انخفاضاً في سيولة السوق العقاري، إذ انخفضت قيمة تلك التداولات، من نحو 202.4 مليون دينار كويتي إلى نحو 177.7 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته12.2%–. وشمل الانخفاض النشاط التجاري بنحو 63.8%–، ونشاط السكن الاستثماري، بنسبة 33.6%–، بينما ارتفعت سيولة نشاط السكن الخاص بنحو 19.5%.

وعند مقارنة جملة قيمة التداولات منذ بداية عام 2017 حتى شهر يونيو 2017، أي النصف الأول من العام، بمثيلتها من عام 2016، نلاحظ انخفاضاً، في إجمالي سيولة السوق العقاري، من نحو 1.38 مليار دينار كويتي إلى نحو 1.30 مليار دينار كويتي، أي بما نسبته 5.9%–. ولو افترضنا استمرار سيولة السوق، خلال ما تبقى من السنة 6– شهور–، عند المستوى ذاته، فسوف تبلغ قيمة تداولات السوق –عقوداً ووكالات– نحو 2.59 مليار دينار كويتي، وهي أعلى بما قيمته 95.6 مليون دينار كويتي عن مجموع السنة الماضية، ذلك لأن تداولات النصف الثاني من العام الفائت كانت ضعيفة، أي ارتفاع بما نسبته 3.8%، عن مستوى عام 2016، الذي بلغت قيمة تداوله نحو 2.5 مليار دينار كويتي.

حساب العهد

أصـدرت وزارة المالية بياناً فيه رد على تضخم حساب العهد، أو المتعارف على تسميته "مصروفات من دون مستندات"، والرقم ضخم ويبلغ وفقاً للحساب الختامي للسنة المالية 2016/2015 نحو 3.822 مليار دينار كويتي، أو نحو 19.2% من حجم اعتمادات الموازنة العامة الضخمة للسنة المالية 2018/2017. ومن الطيب أن تصدر وزارة المالية بياناً فيه تفصيل لهذه المبالغ، وأن تؤكد أنها مصروفات بمستندات وإن تأخرت، ولكن تسويتها تخلفت لمبررات مختلفة، ما هو غير طيب، هو أن هناك خلل في النظام المحاسبي والرقابي للموازنة العامة ليسمح بضخامة تلك المبالغ ونموها بدلاً من انخفاضها.

تفاصيل الرقم وفقاً للبيان، عبارة عن إجماليات، وذلك لا يكفي لوقف تساؤلات الناس حول سلامتها، أو على الأقل دقتها، وذكر البيان أمثلة سوف نعرض للبعض منها من زاوية التأكيد على عدم كفاية تفاصيلها. أكبر الأرقام يبلغ نحو 1.496 مليار دينار كويتي، وتلك مبالغ تم تحويلها لجهات تابعة في الخارج، وتشمل البعثات التمثيلية، والمكاتب الصحية والثقافية والعسكرية، وبعض هذه الجهات تحديداً مكان شبهة. ويفترض من باب الدقة، تقديم بيانات تفصيلية عن كل جهة ضمنها، وذلك ما يسمح بوزن الحجم والمدى الزمني للتأخير لكل جهة، ومبرراته، ويفتح طريق المساءلة إن كان هناك ما يستحق المساءلة. المبلغ الكبير الآخر هو 951.3 مليون دينار كويتي، وهو إجمالي عهد مصروفات تحت تسويتها على بنود مصروفات السنة المالية 2016/2015 فقط، ومن المرجح أنه بعد مرور سنة وربع السنة على ظهور تلك البنود، لم توافق وزارة المالية على قيدها في حساب العهد، وذلك يمثل تسيب وضعف في النظام المحاسبي. أما إن كان بعضها خاص بنفقات لسنوات لاحقة وفقاً للعقود المبرمة مع الجهات الحكومية، فيفترض أن يعتمد في كل موازنة، أي كل سنة مالية، ما هو مستحق للسنة المالية الجارية فقط، ولا عذر في قيد التزامات تم تأخير سدادها لجهات حكومية، مثل متأخرات سداد دعم الوقود أو المشتقات البترولية.

وثالث المبالغ الكبرى هو عهد مبالغ تحت التحصيل للسنة المالية 2016/2015، والبالغ 761.3 مليون دينار كويتي، ويمثل سداد مبالغ، والتأخر في تحصيل المستحقات مقابلها لصندوقي شراء الود السياسي، أو صندوقي المتعثرين والأسرة، والمؤكد أن ذلك يمثل ضعف في كفاءة نظام التحصيل.

ولسنا بصدد القيام بعملية حصر، ولكن، إن كانت النوايا صحيحة، والوزارة ماضية في تحقيق شعارها القائل، "نعمل أن نكون منظمة حكومية عصرية .. أكثر إحترافية"، وفي فقرة أخرى سوف نعرض لشفافية وإحترافية وزارة المالية النرويجية، فالمطلوب، إلى جانب نشر كل التفاصيل ضمن الأرقام الإجمالية سالفة الذكر، هو ببساطة وضع برنامج زمني لتسوية هذه المبالغ. ونقصد هنا إعلان موعد، وليكن نهاية السنة المالية الحالية، لخفض المبالغ بنحو 50%، ثم نسب خفض أخرى متفاوتة لكل فترة زمنية تليه، والمبلغ بالتأكيد لن يصبح صفر، ولكن، لابد وأن يهبط إلى دون المليار دينار كويتي بكثير.

الموازنة النرويجية

لسنا في مجال مقارنة ما بين موازنات دولنا وموازنة النرويج، لا من حيث مصادر التمويل وكفاءة الإنفاق، ولا مستوى الشفافية، ولكن من حقنا أن نأمل بأن نرتقي تدريجياً إلى ذلك المستوى، فهم لم يفعلوا أكثر من تبني كل مبادئ علم المالية العامة، مقرونة بأعلى درجات الشفافية. المبادئ العامة لعلم المالية العامة المطبقة لديهم هي، أن الموازنة العامة هي كل إيرادات وكل مصروفات الدولة، وأن بيع أصل خام –النفط– هو إستبدال أصل وليس إيراداً، وأن الإيرادات العامة المعتمدة لتمويل النفقات العامة كلها حصيلة نشاط إقتصادي مستدام، وأن كل المعلومات حق للدولة –وليس الحكومة– ومن حق كل مواطن –وغير مواطن– أن يطلع عليها كاملة.

يرافق هذا العرض لأرقام الموازنة، جداول ورسومات تفصيلية فيها أكثر كثيراً من حاجة أي راسم سياسة أو باحث، ومتاحة للجميع، ولا نفقات ولا إيرادات خارج هذه الأيام، ومثل هذا العرض المحترف لا يتيح مجالاً لتساؤل أو شك. ذلك لا يعني أن عرضاً وشفافية بهذا المستوى هو المطلوب أو المحتمل لموازنتنا، والطريق حتماً طويل حتى بلوغ هذا المستوى، ولكن إختصار هذا الطريق ممكن، والواقع أن خيارات الأفراد والدول لتحسين مستويات أدائها في أي مجال، هي إما الوعي أو الضغوط، ونعتقد أن تزاوج الإثنين حالياً يفترض أن يختصر كثيراً من الطريق إلى مرحلة الإحتراف الحقيقي، ونأمل أن تحقق وزارة المالية الكويتية هدفها المعلن.

نتائج بنك الخليج

أعلن بنك الخليج نتائج أعماله، للنصف الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً، بعد خصم الضرائب، بلغت نحو 22.8 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 2.1 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته نحو 10.1%، مقارنة بنحو 20.7 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2016. ويعود الارتفاع في ربحية البنك إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات. وعليه، ارتفع الربح التشغيلي للبنك بنحو 4.6 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 60.5 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 55.9 مليون دينار كويتي.

وفي التفاصيل، بلغت جملة الإيرادات التشغيلية نحو 90.3 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 4.7 مليون دينار كويتي، أو بنحو 5.5%، مقارنة بنحو 85.6 مليون دينار كويتي، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 4.4 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 63.5 مليون دينار كويتي (وتشكل نحو 70.3% من إجمالي الإيرادات)، مقارنة بنحو 59 مليون دينار كويتي (ونحو 69% من إجمالي الإيرادات). وارتفع، أيضاً، بند أرباح محققه من بيع استثمارات في اوراق مالية بنحو 2.6 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 2.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 182 ألف دينار كويتي. بينما انخفض بند إيرادات توزيعات أرباح بنحو 3.6 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 594 ألف دينار كويتي، مقارنة بنحو 4.1 مليون دينار كويتي.

وارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك، بقيمة أقل من ارتفاع جملة الإيرادات التشغيلية، إذ بلغ ارتفاعها نحو 107 ألف دينار كويتي، أو نحو 0.4%، لتصل إلى نحو 29.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 29.7 مليون دينار كويتي، في النصف الأول من عام 2016. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية، ما عدا انخفاض بند مصروفات موظفين بنحو 5.4%. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 33%، مقارنة بنحو 34.7%. وارتفعت جملة المخصصات بنحو 2.4 مليون دينار كويتي، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 7.1%، لتصل إلى نحو 36.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 34.2 مليون دينار كويتي. وبذلك ارتفع هامش صافي ربح البنك إلى 25.2% من إجمالي الإيرادات، مقارنة بنحو 24.2% للنصف الأول من العام الفائت.

وتظهر البيانات المالية أن إجمالي موجودات البنك قد ارتفع بما قيمته 170.9 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 3.1%، ليصل إلى نحو 5.638مليار دينار كويتي، مقابل نحو 5.467مليار دينار كويتي، في ديسمبر 2016.

وارتفعت الموجودات للبنك بنحو 165.9 مليون دينار كويتي، وبنسبة بلغت نحو 3%، عند مقارنتها بما كانت عليه في الفترة نفسها من عام 2016، حيث بلغت نحو 5.472مليار دينار كويتي. وارتفع بند قروض وسلف للعملاء بنحو2.1%، أي ما قيمته 71.7 مليون دينار كويتي، ليصل إلى نحو 3.518 مليار دينار كويتي (62.4% من إجمالي الموجودات)، مقابل 3.446 مليار دينار كويتي (63% من إجمالي الموجودات)، في ديسمبر 2016. بينما انخفض بنحو 106.4 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 2.9%، عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2016، حيث بلغت آنذاك، ما قيمته 3.624 مليار دينار كويتي (66.2% من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة إجمالي القروض وسلف للعملاء إلى إجمالي الودائع والأرصدة الأخرى نحو 72.2% مقارنة بنحو 76.3%. وارتفع بند ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى بنحو 21.1 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 19.5%، وصولاً إلى نحو 129.1 مليون دينار كويتي (2.3% من إجمالي الموجودات)، مقابل 108 مليون دينار كويتي (2% من إجمالي الموجودات)، وارتفع بنحو 84 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 45.1 مليون دينار كويتي (0.8% من إجمالي الموجودات)، للنصف الأول من عام 2016. بينما انخفض بند استثمارات في أوراق مالية بنحو 27.3 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 18.6%، وصولاً إلى نحو 118.9 مليون دينار كويتي (2.1% من إجمالي الموجودات)، مقابل 146.2 مليون دينار كويتي (2.7% من إجمالي الموجودات)، وانخفض بنحو 33.6 مليون دينار كويتي، أو نحو 22%، مقارنة مع نحو 152.5 مليون دينار كويتي (2.8% من إجمالي الموجودات)، خلال النصف الأول من عام 2016.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 166.9 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 3.4% لتصل إلى نحو 5.061 مليار دينار كويتي، مقارنة بنهاية عام 2016، وارتفعت بنحو 137.1 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نمو بلغت 2.8% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي، في نهاية النصف الأول من العام الفائت. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 89.8%، مقارنة بنحو 90%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية، المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن كل مؤشرات الربحية للبنك، ارتفعت، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2016، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل الموجودات (ROA)، ليصل إلى نحو 0.82%، مقابل 0.76%، وارتفع مؤشر العائد على معدل رأس المال (ROC)، ليصل إلى نحو 14.9%، قياساً بنحو 13.6%، وارتفع، أيضا، مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين (ROE)، ليصل إلى 7.9%، بعد أن كان عند 7.6%، وارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 8 فلوس، مقارنة بنحو 7 فلوس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 15.4 مرة، (أي تحسن)، مقارنة بنحو 16.6 مرة، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع ربح السهم الواحد (EPS)، بنحو 14.3%، مقارنة بارتفاع أقل للسعر السوقي للسهم بنحو 6.5%. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.3 مرة، مقارنة بنحو 1.29 مرة، للفترة نفسها، من العام السابق.

- صرف 951.3 مليون دينار عهد على بنود مصروفات السنة المالية 2016/2015 فقط
- التفاصيل التي كشفتها "المالية" في بيانها لا تكفي لوقف تساؤلات الناس حول سلامتها
- انخفاض في سيولة سوق العقار إلى 177.7 مليون دينار خلال يونيو 2017
- تداولات نشاط السكن الخاص بلغت 115 مليون دينار منخفضة إلى 29.8 بالمئة
- توزعت تداولات يونيو ما بين نحو 163.5 مليون عقوداً و15.2 مليون دينار وكالات
- الوزارة لم توافق على قيدها في حساب العهد وذلك تسيب وضعف في النظام المحاسبي

التاسعة من طراز «بوينغ 777» للمدى الطويل

«الكويتية» تتسلم طائرة «الوفرة»

أعلنت شركة الخطوط الجوية الكويتية الناقل الوطني الرسمي لدولة الكويت مساء أمس الأول عن وصول طائرة (الوفرة) وهي تاسع طائرة من طراز (بوينغ –777إي ار300) ذات المدى الطويل التي تتسلمها الشركة.

وقال رئيس مجلس إدارة الشركة سامي الرشيد في تصريح صحافي عقب وصول الطائرة إلى مطار الكويت الدولي إنه بتسلم (الكويتية) الطائرة التاسعة تبقى طائرة واحدة من مجموع عشر طائرات من هذا الطراز.

وأوضح الرشيد أنه تم بيع وإعادة تأجير أربع طائرات منها لشركة (ألافكو) في شراكة تمويلية «نتمنى أن تحقق المردود المتوقع منها» مشيدا بهذا التعاون من إدارة الشركة في إنجاز هذه الشراكة بما يحقق مصلحة الشركتين لأنه أول تعاون من هذا النوع مع (الكويتية).

من جانبه قال نائب الرئيس التنفيذي لشركة (ألافكو) عادل البنوان في تصريح مماثل إن «هذه الصفقة تعد الأولى في تاريخ (ألافكو) مع الطائر الأزرق الناقل الوطني لدولتنا الحبيبة الكويت» لافتا إلى أن الصفقة التي أبرمت أخيرا مع (الكويتية) نصت على بيع وإعادة تأجير أربع طائرات لفترة إيجار تمتد 12 سنة. وأضاف البنوان أن هذه الصفقة «ستكون لها انعكاسات إيجابية ستساهم في ازدهار الاقتصاد الوطني حيث سيتم تمويل هذه الطائرات غالبا من البنوك الكويتية والتي تعتبر إحدى أبرز ركائز اقتصادنا».

وتعد (الكويتية) إحدى أقدم شركات الطيران في منطقة الخليج العربي أسست عام 1953 بصفتها شركة خاصة تحت اسم (الخطوط الجوية الوطنية الكويتية المحدودة) واستحوذت حكومة دولة الكويت على كامل ملكيتها بنسبة 100 في المئة عام 1962.

وأسست (ألافكو) عام 2000 وأدرجت في بورصة الكويت عام 2006 وتقوم بتمويل شراء الطائرات وتأجيرها وتقديم خدمات الادارة والتسويق والخدمات الاستشارية المتعلقة بمجال صناعة الطيران.

طائرة (الوفرة) التي تسلمتها « الكويتية »